

Distr.: General
2 November 2004

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى
البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢١ - ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة

حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية الفنية

تقرير المدير التنفيذي

ضميمة

الاستجابات للطوارئ البيئية

موجز

يتشرف المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً مرحلياً عن تنفيذ مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١/٢٢ رابعاً، بشأن التقييمات البيئية في أعقاب النزاعات، و١/٢٢ خامساً، بشأن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، و٨/٢٢ بشأن زيادة تحسين منع الطوارئ البيئية والتأهب لها والاستجابة لها وتقييمها والتخفيف من حدتها. ويعرض التقرير في ثلاثة أجزاء رئيسية، يتناول كل منها بشكل مفصل التقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ كل من هذه المقررات.

مقدمة

١ - أجرت وحدة التقييمات في أعقاب التزاعات لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ نشوئها في عام ٢٠٠١، أنشطة في مرحلة ما بعد التزاعات في كل من أفغانستان والبوسنة والهرسك والعراق وليبيريا والأراضي الفلسطينية المحتلة والصرب والجبل الأسود. كما انضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى عملية جماعة الأمم المتحدة الإنمائية بوصفه نقطة اتصال للقضايا البيئية في هايتي والعراق وليبيريا والسودان وقدم البرنامج المشورة الفنية وخدمات إدارة المعلومات إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويض فيما يتعلق بمختلف المطالبات بالتعويضات عن الأضرار البيئية الناجمة عن حرب الخليج عام ١٩٩١. ويرد أدناه معوز بالتقدم الذي أحرز في كل من هذه العمليات الثلاث.

٢ - وقد زُوِّدت جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المضطلع بها في أعقاب التزاعات بتمويل خارجي. ومن بين الجهات المانحة الرئيسية المفوضية الأوروبية، وحكومات كل من النمسا، بلجيكا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وتم تلقي دعم عيني إضافي من فنلندا، اليونان، النرويج، الاتحاد الروسي، السويد، سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - وعلى أثر الطلب الذي توجه به مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الحادية والعشرين، أعد المدير التنفيذي دراسة مكتبية عن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونظر مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين، في التقرير واعتمد المقرر ١/٢٢ خامساً. ويرد في هذا التقرير عرض لما أحرز من تقدم عقب اعتماد هذا المقرر.

٤ - كما يصف التقرير استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إزاء المقرر ٨/٢٢ بشأن زيادة تحسين منع الطوارئ البيئية والتأهب والاستجابة لها وتقييمها والتخفيف من حدتها. وقد استمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ الأنشطة في مجالات إزكاء الوعي وبناء القدرات وتقييم التأثيرات البيئية للكوارث ولا سيما تلك التي تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للبيئة حيث أن هذه القضية لا تزال تحظى باعتراف أوسع نطاقاً على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. واستمرت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالاضطلاع بأنشطة الاستجابة للطوارئ البيئية والإسهام في الجهود المنسقة على مدى نطاق منظومة الأمم المتحدة.

أولاً - المقرر ١/٢٢ رابعاً: التقييمات البيئية في أعقاب التزاعات

٥ - إن الصلات القائمة بين التزاعات والبيئة معقدة والإدارة البيئية السليمة أساسية لإعادة بناء الجهود والسلم والاستقرار في الأجل الطويل. وتحقيقاً لهذا الهدف. تم إنشاء وحدة التقييمات في أعقاب التزاعات في عام ٢٠٠١ لإجراء تقييمات استراتيجية للمشاكل البيئية التي تسود الوضع فيما بعد التزاعات. وتحدد هذه التقييمات المخاطر المباشرة على صحة البشر وسبل كسب العيش، وتقدم توصيات بشأن الأولويات للتنظيف واستدامة استخدام الموارد وتعزيز أسلوب الإدارة البيئية.

ألف - أفغانستان

٦ - قامت وحدة التقييمات في أعقاب التفاعلات بالتعاون مع وزارة الري والموارد المائية والبيئة في أفغانستان بإجراء تقييمات بيئية في أعقاب التفاعلات في أفغانستان في عام ٢٠٠٢. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أصدر التقرير النهائي وعنوانه *أفغانستان: التقييم البيئي في أعقاب التفاعلات*. وعقب إصداره طلبت الوزارة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع برنامج شامل مدته سنتين ونصف السنة معني ببناء القدرات والمؤسسات. والغرض من هذا البرنامج هو تطوير إدارة للبيئة مستقلة وذات اكتفاء ذاتي ولديها ما يلزم من قدرات تقنية لتنفيذ ولاية الوزارة المتعلقة بالبيئة. ويقوم البرنامج بتدريب وتعليم ٤٥ من الموظفين النظراء كحد أدنى ويقدم المساعدة التقنية والمشورة إلى الوزارة على أساس ما هو مطلوب، ويزود الإدارة بمكاتب أساسية ومعدات ميدانية. وتنفذ البرنامج وحدة التقييمات في أعقاب التفاعلات اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بالتعاون مع المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومركز الموارد الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

باء - البوسنة والهرسك

٧ - نشرت وحدة التقييم في أعقاب التفاعلات تقريرها الأول بشأن اليورانيوم المستنفد في كوسوفو في عام ٢٠٠١ وتقريرها الثاني بشأن اليورانيوم المستنفد في الصرب والجبل الأسود في عام ٢٠٠٢ وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة ثالثة تتعلق باليورانيوم المستنفد في البوسنة والهرسك من أجل تحديد التأثيرات البيئية والأخطار المحتملة على الصحة وذلك بعد سبع سنوات من استخدامه في الصراعات التي دارت في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. ووضع التقرير النهائي بعنوان *اليورانيوم المستنفد في البوسنة والهرسك في آذار/مارس ٢٠٠٣*. وعموماً كانت النتائج في البوسنة والهرسك متوافقة مع الدراسات السابقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتعلقة باليورانيوم المستنفد. ومع ذلك يذكر التقرير أيضاً أربع نتائج جديدة وهامة بشأن كيفية سلوك اليورانيوم المستنفد في البيئة. ومن بين توصيات التقرير جمع أجهزة الاختراق من الأرض، وتغطية نقاط التلوث، والقيام بطريقة سليمة بمناولة والتخلص من الموارد التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد وإزالة التلوث عن المباني والأماكن الأخرى التي يستخدمها الناس والاحتفاظ بسجلات لمواقع اليورانيوم المستنفد وتفصي جميع الشكاوي المتعلقة بالصحة. وعلى سبيل المتابعة، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة لاستشارة الوعي بشأن اليورانيوم المستنفد للقائمين بإزالة الألغام في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وأصدر كراسة إعلامية عن المخاطر المحتملة التي ينطوي عليها اليورانيوم المستنفد.

جيم - هايتي

٨ - أوفدت جماعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي في أيار/مايو ٢٠٠٤ بعثة إلى هايتي بغرض إجراء تقييم لاحتياجات حكومة هايتي. شاركت فيها وحدة التقييمات في أعقاب التفاعلات والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتم إنشاء ثلاثة عشر فريقاً عاملاً معني بالمواضيع من أجل البعثة. من فيهم فريق عامل معني بالبيئة. وساعد

برنامج الأمم المتحدة للبيئة الفريق العامل المعني بالبيئة كما وفر مدخلات للأفرقة الأخرى مثل تلك التي تتعامل مع البنى التحتية والطاقة والزراعة. وقُدّم تقرير عن حالة البيئة قام بصياغته الفريق العامل المعني بالبيئة إلى اللجنة التوجيهية للبعثة.

دال - العراق

٩ - وفي عام ٢٠٠٣، أجرت وحدة التقييمات فيما بعد التزاعات دراسة مكتبية عن البيئة في العراق ونظمت ستة اجتماعات للمائدة المستديرة عن البيئة لتنسيق الأنشطة فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. كما طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكون الهيئة الرائدة بشأن قضية البيئة المتشعبة والشاملة للقطاعات في إطار تقييم جماعة الأمم المتحدة الإنمائية للاحتياجات بالنسبة للعراق. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مدخلات فنية لتقييم الاحتياجات كما ساهم في صياغة العناصر البيئية لاستراتيجية الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة للعراق. واستناداً إلى سلسلة من المشاورات التي جرت مع السلطات البيئية في العراق في عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤، حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثلاثة مشاريع ذات أولوية في العراق لتمويلها من الصندوق الاستئماني لجماعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتشمل هذه تعزيز الإدارة البيئية في العراق من خلال التقييم البيئي وبناء القدرات؛ ودعم الإدارة البيئية لأراضي المستنقعات، وتقييم اليورانيوم المستنفد وبناء القدرات في العراق. وأقر الصندوق الاستئماني لجماعة الأمم المتحدة الإنمائية أول مشروعين في صيف عام ٢٠٠٤.

هاء - ليبيريا

١٠ - عقب التوقيع على معاهدة سلام في أكرا، غانا في آب/أغسطس ٢٠٠٣ أجرت جماعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي تقييماً مشتركاً للاحتياجات بالنسبة لليبيريا وذلك من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٤ يشمل ثلاثة عشر قطاعاً ذا أولوية. وكانت وحدة التقييمات في أعقاب التزاعات هي جهة الاتصال لقضية البيئة المتشعبة والشاملة للقطاعات وقدمت إسهاماً في شكل ورقة تبين الخطوط العريضة للقضايا البيئية الرئيسية التي ينبغي التصدي لها. واستكمالاً لهذه المشاركة نشرت وحدة التقييمات في أعقاب التزاعات أيضاً دراسة مكتبية عن البيئة في ليبيريا. بدأت بها في نيويورك أثناء مؤتمر دولي للمانحين لإعادة الإعمار جرى في ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، واستناداً إلى نتائج الدراسة المكتبية تلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة طلباً رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا بشأن قيامه بتقديم مساعدة تقنية إضافية في مجالات السياسات والقوانين والتقييمات البيئية. وبناء على هذا الطلب يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع مقترح لتعزيز التدبير الإداري البيئي في ليبيريا على المستويين الوطني والمحلي من خلال مجموعة من أنشطة بناء القدرات والمشورة التقنية وتوفير المعدات الأساسية. وكمساهمة في البرنامج، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم والاشتراك في استضافة إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية لمدة يومين بشأن البيئة في ليبيريا وذلك في مونروفيا في تموز/يوليه ٢٠٠٤. والجهود جارية الآن لحشد الأموال من أجل تنفيذ البرنامج.

واو - الصرب والجبل الأسود

١١ - وعقب إصدار تقرير وحدة التقييم في أعقاب النزاعات ١٩٩٩ بعنوان صراع كوسوفو، العواقب بالنسبة للبيئة والمستوطنات البشرية، أوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالقيام بتنظيف بيئي وبناء القدرات من أجل الجمهورية الاتحادية ليوغسلافيا (المعروفة الآن بالصرب والجبل الأسود). وكانت إجراءات التنظيف العاجلة بوجه خاص مطلوبة في أربع مناطق شديدة النشاط الإشعاعي بعد النزاعات (نقاط ساخنة) في بور وكراجوجافيك ونوفيساد وبانيفو. وفي عام ٢٠٠٠ أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة جدوى تحدد بالتفصيل ٢٧ مقترحاً لمشاريع تقنية لأنشطة التنظيف في أربعة مواقع كانت قيمتها الإجمالية ٢٠ مليون دولاراً. وأثناء عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ نجح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جمع الأموال من أجل إجراء ١٦ مشروعاً من مشاريع العلاج ذات الأولوية العليا. وبالإضافة إلى ذلك قدم الدعم الثنائي لستة مشاريع أخرى من حافظة المشاريع القطرية الخاصة بدراسة الجدوى. وقد عملت جميع هذه المشاريع على تحسين الوضع البيئي والتقليل إلى حد كبير من الأخطار على صحة البشر ورفاههم. كما شكل التعزيز المؤسسي وبناء القدرات موضوعاً رئيسياً على مدى نطاق برنامج التنظيف البيئي. وانتهت أنشطة ما بعد النزاعات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الصرب والجبل الأسود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتم نشر التقرير النهائي بعنوان من الصراعات إلى التنمية المستدامة: التقييم والتنظيف البيئيان في الصرب والجبل الأسود وذلك في أيار/مايو ٢٠٠٤ في سبيل تقديم شرح مفصل للإنجازات التقنية الرئيسية لعمليات التنظيف.

زاي - السودان

١٢ - كانت الأمم المتحدة ترصد عن كثب المفاوضات بشأن كل من أزمة دارفور ومفاوضات السلام بين الشمال والجنوب في السودان. وتم استحداث بعثة مشتركة اشترك بقيادتها الأمم المتحدة والبنك الدولي لتوفير تقييم لاحتياجات إعادة تأهيل واحتياجات إعادة الأحياء الانتقالية خلال فترة السنتين التاليتين. وتشكل وحدة التقييم في أعقاب النزاعات جهة الاتصال لقضية البيئة المتشعبة والشاملة للقطاعات. ومن المتوقع أن يكتمل التقرير النهائي للبعثة في أوائل عام ٢٠٠٥.

حاء - تقديم الدعم للجنة الأمم المتحدة للتعويض

١٣ - التمسست لجنة الأمم المتحدة للتعويض المساعدة من وحدة التقييمات في أعقاب النزاعات لفترة السنتين بشأن معالجتها للمطالب والشكاوي البيئية (المعروفة أيضاً بفتنة المطالب). وعملاً بشروط المساعدة المتفق عليها، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأدار بيانات بيئية ترتبط بـ ٩٦ مشروعاً من مشاريع الرصد والتقييم وقدم مشورة تقنية على أساس ما هو مطلوب. وإضافة إلى ذلك قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثمانية تقارير استعراضية لدراسات بيئية تقوم بإكمالها البلدان المطالبة وقدم خمسة عروض لفريق المفوضين الذي يبت في المطالب البيئية وأعد ترتيبات واجتماعات الاتصال مع جميع البلدان المطالبة لمساعدتها في إعداد بياناتها وإحالتها بطريقة من شأنها أن تيسر حصول فريق المفاوضات والخبراء المعاونين لهم على هذه البيانات. ومن المقرر أن تنتهي عملية لجنة الأمم المتحدة للتعويض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً بالاتفاق مع

البلدان المطالبة في إسداء النصح للفريق بشأن كيفية توفير النتائج التي تسفر عنها الدراسات لمجموعة سكانية أكبر في المنطقة.

ثانياً - المقرر ١/٢٢ خامساً: حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

١٤ - وعقب اعتماد مجلس الإدارة للمقرر ١/٢٢ خامساً، عقدت وحدة التقييمات في أعقاب التزاعات اجتماعاً تقنياً ثلاثياً بشأن القضايا البيئية لمناقشة تنفيذ المقرر بما في ذلك التوصيات الواردة في الدراسة المكتوبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المذكورة أعلاه. وقد ناقش الاجتماع الخطوات التالية التي سيتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب التوصيات الثماني ذات الأولوية المتفق عليها بصورة مشتركة للدراسة المكتوبة. وعلى أثر ذلك قامت وحدة التقييم في أعقاب التزاعات بتدشين سلسلة من الحلقات الدراسية التدريبية لبناء القدرات للمسؤولين الفلسطينيين بما في ذلك بشأن الاتصالات والبيئة، وبشأن معايير الجودة البيئية المتعلقة بالمياه المستعملة وتلوث الهواء وبشأن تقييم التأثيرات البيئية وبشأن وضع الدراسات البيئية والتحليل المختبرية والبيئية.

ثالثاً - المقرر ٨/٢٢: زيادة تحسين منع الطوارئ البيئية والتأهب والاستجابة لها وتقييمها والتخفيف من حدتها

ألف - الاستجابة للطوارئ البيئية

١٥ - لقد عملت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وهي ترتيب تعاوني متفرد بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمدة عشر سنوات. وتعمل وحدة البيئة المشتركة بين البرنامج والمكتب على ضمان وجود آلية أمم متحدة متكاملة للاستجابة للطوارئ بالنسبة للبلدان التي تواجه طوارئ بيئية وكوارث طبيعية تنطوي على تأثيرات بيئية كبيرة. ويسفر التعاون بين المنظمين عن إدماج الخبرات البيئية المتخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والولاية الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وكامل آلياته بشأن الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية.

١٦ - ولدى تنفيذ المقرر ٨/٢٢ لعبت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية دوراً هاماً بالاستجابة إلى طلبات المساعدة الدولية من الحكومات في حالات الطوارئ البيئية بما فيها المغرب وباكستان ونيشيل والصرب والجبل الأسود.

١٧ - ولدى تقديم المساعدة أثبتت آلية الأمم المتحدة لتقييم الكوارث وتنسيقها ثانية أنها أداة هامة للاستجابة للكوارث في حالة كل من الطوارئ البيئية والطبيعية ذات التأثيرات البيئية السلبية. فآلية الأمم المتحدة لتقييم الكوارث وتنسيقها هي بمثابة فريق في حالة تأهب مكون من متخصصين في إدارة الكوارث يتم تعيينهم وتمويلهم من قبل الحكومات الأعضاء، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية التشغيلية مثل برنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإدارة فريق للأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث. وبناء على طلب البلد المنكوب، يمكن نشر فريق الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث في غضون ساعات لإجراء

تقييم سريع للاحتياجات ذات الأولوية ولدعم السلطات الوطنية والمنسق المقيم للأمم المتحدة لتنسيق أنشطة الإغاثة الدولية عند الموقع. ويكون أعضاء فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث وتنسيقها على الدوام في حالة تأهب للانتشار في شكل بعثات إغاثة في أي مكان في العالم.

١٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، استجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لطلب بشأن المساعدة الدولية فيما يتعلق بانسكاب الفينول في نهرى سيتنيكا في كوسوفو وحددت بعثة التقييم الأسباب الكامنة وراء ذلك وعدد مصادر التلوث وقدمت توصيات لتحسين الوضع.

١٩ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، أوفد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بعثة تقييم لإدارة التنوع البيولوجي والكوارث بناء على طلب من حكومة سيشيل عقب الأضرار التي لحقت بها من جراء العاصفة المدارية الناجمة عن انخفاض مناخي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ورمت توصياتهما إلى تحسين قدرات سيشيل الوطنية على التحكم في الكوارث وحماية التنوع البيولوجي فيها. وتمثلت أعمال المتابعة للتقييم في وضع استراتيجية وطنية وإمائية بشأن المخاطر والكوارث لسيشيل في آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢٠ - وحدثت انسكابات نفطية، على بعد ٣٠ كيلومتر خارج الرباط، المغرب في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وطلبت السلطات المغربية المساعدة واستجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإرسال فريق تقييم لتحديد أسباب الانسكابات وتقييم تأثيراتها على البشر والبيئية. وقدمت توصيات إلى السلطات المغربية لمنع تكرار وقوع مثل هذا الحادث.

٢١ - وبناء على طلب من حكومة باكستان في شباط/فبراير ٢٠٠٣، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة لباكستان في مسائل تتصل بالتأثير البيئي الناجم عن الانسكابات النفطية والتدابير لخفض الأضرار الناجمة عن ذلك والاحتياجات المستقبلية لمنع الطوارئ البيئية والتأهب والاستجابة لها. وعلى سبيل المتابعة لهذه المساعدة، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جانب المنظمة البحرية الدولية ببدء تطوير كتيب إرشادي عن تقييم الأضرار التي تلحق بالموارد الطبيعية واستردادها. والقصد من الكتيب الإرشادي العمل كأداة هامة في تقييم الموارد الطبيعية واستردادها في حال وقوع كارثة الانسكاب النفطي.

٢٢ - وكذلك وبناء على طلب من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الفترة الواقعة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تقييماً لتأثير اللاجئيين على البيئة في المنطقة الغربية من البلاد بالتركيز بصورة أولية على الغابات وموارد المياه وموارد الأراضي وكذلك على إدارة النفايات في محميات اللاجئيين.

٢٣ - وفي أعقاب الفيضانات المدمرة التي حدثت في كينيا في أيار/مايو ٢٠٠٣ أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تقييماً لمدى مرونة كينيا حيال الأحداث المناخية المتطرفة مركزاً على برامج إدارة الكوارث القائمة للتأهب والاستجابة للتأثيرات البيئية كالفيضانات ونظم الإنذار المبكر بالكوارث المتعلقة بالمياه.

٢٤ - وتبين الاتجاهات السائدة بوضوح أن الكوارث الطبيعية وتأثيراتها البيئية على السكان آخذة في التزايد شأهما في ذلك شأن التأثيرات الناجمة عن الكوارث التكنولوجية. فتغير المناخ وممارسات التنمية غير المستدامة مثلها التصحر والفقر والتحضر غير المنضبط تسهم جميعها في نشوء هذه الاتجاهات واستجابة لذلك يستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز قدراته للتصدي للكوارث الطبيعية ذات التأثيرات البيئية الكبيرة بما في ذلك عن طريق تعزيز الشبكة العالمية للخبراء المتخصصين بالبيئة والكوارث التي تدعم أنشطة الاستجابة الخاصة بها. وتقوم شراكة الطوارئ البيئية بدعم هذه الجهود من خلال مبادرات عملية تعمل على تعزيز التعاون وتقاسم المعلومات بين أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين والإقليميين في مجال الطوارئ البيئية.

باء - شراكة الطوارئ البيئية

٢٥ - دشّن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكة الطوارئ البيئية رسمياً أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بهدف الحد من تكرار الطوارئ البيئية وحدتها. وهي بمثابة آلية عالمية لتعزيز التعاون والتعاقد على المستوى الدولي من أجل تحسين إدارة الطوارئ البيئية بما في ذلك من خلال تيسير المشاريع التعاونية وتوليد مشاركة أوسع من قبل أصحاب المصلحة وتطوير المعارف والموارد وتقاسمها. وثمة طائفة واسعة من السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم هذه الشراكة، وتمر الشراكة الآن في مرحلة التنفيذ مع المبادرات في عام ٢٠٠٤.

٢٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ انضمت حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى الشراكة بعد الطلب من وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إجراء مهمة "الدروس المستفادة" المتصلة بكارثة القطار التي حدثت في الآونة الأخيرة. ومن شأن هذه المهمة الحد من مخاطر الطوارئ في المستقبل بالاستفادة من الدروس السابقة ونشرها.

٢٧ - قامت أمانة شراكة الطوارئ البيئية وأمانة اتفاقية تأثيرات الحوادث الصناعية عبر الحدود (باستضافة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا) والمفوضية الأوروبية بتحديث وتبسيط إجراءات طلب المساعدة في حالات الطوارئ البيئية بتطوير استمارات طلب موحدة. وينتظر إجراء المزيد من الإجراءات بنفس الطرق هذه.

٢٨ - أخرجت أمانة شراكة الطوارئ البيئية باستضافة وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خدمات ميدانية إرشادية أثناء معرض الشراكات للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ٢٠٠٤ في نيويورك، كما استضافت عرضاً إعلامياً أثناء المنتدى الدولي المعني بالشراكات من أجل التنمية المستدامة المعقود في روما في آذار/مارس ٢٠٠٤. وإضافة إلى ذلك يجري توزيع نشرة إخبارية ربع سنوية عن الشراكة لتيسير تبادل المعلومات بين الشركاء وإشراك الشركاء الجدد من خلال طائفة من الاجتماعات والخدمات الميدانية الإرشادية. وقد تم وضع موقع على الشبكة الدولية لتقاسم المعلومات عن منع الكوارث والتأهب والاستجابة لها على المستوى العالمي (www.humanitarianinfo.org/eep).

جيم - بناء القدرات والتدريب

٢٩ - وفقاً للمقرر ٨/٢٢، يستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحسين إدراج العناصر البيئية في الإدارة الكاملة للطوارئ من جانب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وذلك من خلال تطوير وتنفيذ العنصر التدريبي في مجال الطوارئ البيئية لدورات استخلاص الدروس التابعة لفريق الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث وذلك في أيار/مايو، تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وكذلك دورة الإنعاش الفكري التابعة لفريق الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث في بنما في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. فعنصر التدريب البيئي يعمل على زيادة وعي ومعرفة المسؤولين العامين عن إدارة الكوارث المدرجين في سجل فريق الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث. وتستغرق دورة استخلاص الدروس أسبوعين وتقوم بتهيئة المشاركين للدور الذي عليهم النهوض به في الموقع بعد حلول الكارثة.

٣٠ - نفذت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع الوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ عمليات تدريب لما يقارب الـ ٦٠ مسؤولاً من مسؤولي إدارة الكوارث في إطار دورة عن عمليات الكوارث البيئية الدولية وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي. وعملت الدورة على زيادة معرفة المشاركين فيما يتعلق بالاستجابة للطوارئ البيئية والتأهب لها والتجربة بشأنها (من خلال ممارسات المحاكاة). وفي عام ٢٠٠٤ شارك في الدورة مشاركان لأول مرة من البلدان النامية (سوازيلند وزمبابوي).

٣١ - وعلى مدى السنين أعدت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عدداً من الأدوات العملية بما فيها مبادئ توجيهية لتطوير خطة وطنية للطوارئ البيئية وللتقييم البيئي بعد الحوادث الكيميائية. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ قدمت الوحدة الخبرة الدعم المالي لتطوير المبادئ التوجيهية للتقييم السريع للتأثير البيئي من قبل مركز بنفيلد للبحوث في مجال الأخطار التابع لجامعة لندن. وقد تم تطوير المبادئ التوجيهية واختبرت ميدانياً وتعمل الوحدة المشتركة حالياً على استكشاف زيادة استخدامها مثلاً لتقييم التأثيرات البيئية السلبية للكوارث الطبيعية. وتتوافر المبادئ التوجيهية على الموقع المشترك على الشبكة الدولية للوحدة (<http://ochaonline.un.org/ochaunep>) وتوفر أداة عملية لعمال الإغاثة الذين ليس لديهم بالضرورة خلفية قوية فيما يتعلق بالقضايا البيئية تمكنهم من إجراء تقييم سريع للتأثيرات البيئية الناجمة عن كارثة ما.

٣٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قامت شراكة الطوارئ البيئية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وجامعة الأمم المتحدة والمركز العالمي لرصد الحرائق، بتنظيم دورة تدريبية متطورة للتحكم في الحرائق في المناطق البرية في نيلزبرويت، جنوب أفريقيا. وقد ركزت الدورة التي استهدفت منظمة مؤسسة تنمية أفريقيا الجنوبية، على الإدارة بما في ذلك المخاطر والحد من التعرض لحرائق الغابات والمراعي والمناطق العشبية، الناجمة عن الأنشطة البشرية والطبيعية. واختتمت الدورة مندوبون من ١٢ بلداً أفريقياً بإصدار إعلان نيلزبرويت بشأن إدارة حرائق الأراضي البرية.

٣٣ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسات إجمالية للمؤسسات التي تعمل بشأن الحد من الكوارث والمخاطر البيئية في أفريقيا، ويقصد بالدراسات الإجمالية تعزيز تبادل المعلومات وتشجيع تنسيق الجهود في مجال إدارة الكوارث في المنطقة.

٣٤ - وإضافة إلى ذلك يستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إصدار نشرة إخبارية تركز على كوارث محددة، وقد صدر العدد الأول من نشرة أخبار الطوارئ البيئية في أوائل عام ٢٠٠٣ وتعمل النشرة الإخبارية كأداة لنشر المعلومات وتثقيف المجتمعات بشأن البعد البيئي لدورة إدارة الكوارث وتوضح مدى مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الطوارئ البيئية. أما العدد الثاني الذي يركز على الزيادة الأخيرة في وتيرة وحدة كوارث الجفاف فقد تم نشره ووضعه على الشبكة الدولية في آذار/مارس ٢٠٠٤، العدد الثالث الذي يركز على الفيضانات فهو قيد الإعداد حالياً.

٣٥ - وعلاوة على ذلك أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في آذار/مارس ٢٠٠٤ منشوراً مشتركاً عن الإدارة البيئية وإدارة الفيضانات يستهدف بالتحديد تلاميذ المدارس لإزكاء وعيهم وتوليد الفهم لديهم لأسباب حدوث الفيضانات وتأثيرها على المجتمع.

٣٦ - تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لتقوية القدرات وتعزيز المنظورات الإقليمية في مجال الحد من الكوارث وإدارتها. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز الإقليمي لأفريقيا التابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بتنظيم في نيروبي، كينيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اجتماع تشاوري بشأن إدارة مخاطر الكوارث بغية تطوير برنامج إقليمي للحد من الكوارث في أفريقيا. وتلا ذلك عقد حلقة عمل إقليمية أفريقية عن الكوارث البيئية في نيروبي، كينيا وذلك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ لتعزيز الوعي والحوار التفاعلي فيما بين الخبراء بشأن الحد من الكوارث وإدارة الطوارئ البيئية في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك نظمت حلقة عمل في ليسوتو في شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن التشريعات الوطنية والمؤسسات المعنية بالكوارث البيئية في بلدان مختارة في أفريقيا الجنوبية (بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، سوازيلند)، ركزت على منع الكوارث وتقييم المخاطر في أفريقيا الجنوبية. وكانت حلقة العمل بمثابة المحفل لإزكاء الوعي بالصلات المتداخلة بين التدهور البيئي ومخاطر الكوارث ومدى التعرض وشدت على الحاجة إلى أطر مناسبة تشريعية ومؤسسية لمنع الطوارئ البيئية والتأهب والاستجابة لها والتخفيف من حدتها وكذلك على الحد من المخاطر على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

دال - الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية

٣٧ - وعقب اعتماد المقرر ٨/٢٢، عقد الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية^(١) اجتماعه الخامس في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ في جنيف، سويسرا. وحضر الاجتماع حوالي مائة مشارك من

(١) تم إنشاء الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية في عام ١٩٩٤ كآلية استشارية حكومية تبعاً لتوصيات الحكومات.

٢٧ بلداً. وإضافة إلى ذلك حضر الاجتماع العديد من المنظمات الدولية الهامة والرابطات الصناعية والمنظمات غير الحكومية وممثلو القطاع الخاص. والغرض من هذا الاجتماع هو استعراض عمل وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وتوفير التوجيهات بشأن المجالات الإنمائية والأنشطة المستقبلية.

٣٨ - أعترف الفريق الاستشاري بالدور الهام للوحدة المشتركة في تعبئة وتنسيق المساعدة الدولية للاستجابة للطوارئ البيئية، كما شدد على استعداد الوحدة المشتركة لتحسين دمج أنشطة التأهب والاستجابة. وإضافة إلى ذلك تم التأكيد على الدور الهام لآلية الأمم المتحدة لتقييم وتنسيق الكوارث في مجال الاستجابة للطوارئ وإدراج العناصر البيئية في الإدارة الكاملة للكوارث الطبيعية من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. كما أعرب الفريق الاستشاري عن ارتياحه ومساندته للتعاون البناء المتواصل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تعبئة المساعدة الدولية للبلدان التي تواجه طوارئ بيئية. كما ذكر بالاتجاهات الثلاثة التي سادت عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥: مواصلة تنسيق وتعبئة المساعدة في حالات الطوارئ البيئية؛ تحسين إدراج العناصر البيئية في الإدارة الكاملة للطوارئ التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وتطوير التدريب وبناء القدرات.

٣٩ - شكل الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري حدثاً استثنائياً ذلك أنه تضمن لأول مرة، جلسة مشتركة لمدة يوم واحد بين الفريق الاستشاري وبرنامج الوعي والتأهب لحالات الطوارئ على المستوى المحلي (APELL) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويركز برنامج الوعي والتأهب لحالات الطوارئ على المستوى المحلي وهو أقدم برنامج لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على منع التأثيرات بدلاً من الاستجابة بعد وقوع الكوارث، وقد أثبت ما ينطوي عليه من أهمية. ويعترف به على نطاق واسع بوصفه نشاطاً ناجحاً جداً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كما أنه مصدر هام للمعلومات عن القدرات المتخصصة التي تستخدم بشكل مكثف من قبل وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تنفيذ عمليات الطوارئ. وتقاسم وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدورها مع برنامج التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ على المستوى المحلي النتائج التي تسفر عن أنشطة الاستجابة فيما يتعلق بمختلف الحوادث الصناعية والتكنولوجية.

هاء - جهات الاتصال الوطنية

٤٠ - وعقب التوصية التي انبثقت عن الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية، قامت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتحليل شبكتها القائمة و جهات الاتصال الوطنية وحددت المجالات لزيادة تحسينها وأعدت عدداً من المقترحات بشأن زيادة عدد البلدان في الشبكة، بالاستفادة من الشبكات القائمة ذات الصلة وتحسين قنوات الاتصال مع جهات الاتصال الوطنية وفيما بينها.

واو - اتفاقات بشأن حالة التأهب الدائم

٤١ - ومن أجل زيادة عدد الخبراء البيئيين الذين يمكن نقلهم في بعثات الأمم المتحدة لتقييم الكوارث وتنسيقها، وضعت وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية اختصاصات للخبراء البيئيين المتضمنين فيما يسمى باتفاقات حالة التأهب الدائم بين البلدان المانحة و/أو المنظمات المانحة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

زاي - استعراض الإطار الاستراتيجي

٤٢ - تم تنفيذ الأنشطة السابقة ضمن الإطار الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن منع الطوارئ البيئية والتأهب والاستجابة لها وتقييمها والتخفيف من حدتها. وعلاوة على ذلك وحسب طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثانية والعشرين، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة موضع التنفيذ عملية لاستعراض الإطار الاستراتيجي. وتتضمن العملية إرسال الإطار الاستراتيجي إلى أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالطوارئ البيئية لاستعراضه. واستناداً إلى هذا يعقد اجتماع للفريق الاستشاري لدمج المدخلات الناشئة عن الاستعراضات الفردية. ومن ثم يتم إرسال مشروع منقح للإطار الاستراتيجي إلى الحكومات للتعليق عليه، وبعد ذلك تدرج أية تعليقات تقدمها الحكومات في المشروع المنقح لوضع الصيغة النهائية له. ويتوقع أن تعمل الوثيقة المنقحة على إعادة تركيز جدول الأعمال للعمل بطريقة لا تستهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة فحسب بل تملكها الحكومات أيضاً ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

حاء - الأنشطة الجارية

٤٣ - تتواصل عمليات توطین وتدفق اللاجئين الكبرى في الكثير من البلدان في أفريقيا وتشكل تهديداً رئيسياً بالنسبة للموارد البيئية بما فيها الأراضي والمياه والغابات والتنوع البيولوجي وتخلق تحديات أخرى في مجالات التنمية الاقتصادية والأمن والخدمات الاجتماعية. وتتفاقم هذه التحديات من جراء انعدام أو ضعف القدرات للتصدي لتأثيرات أوضاع اللاجئين على المستويين الوطني والمحلي. ولذلك فالتحديات تستدعي تعميق الفهم للبعد البيئي لأوضاع اللاجئين وصياغة السياسات المناسبة وكذلك تدعيم قدرات الحكومات لتعزيز إدراج الاعتبارات البيئية في عمليات تخطيط وإدارة توطین اللاجئين وتدفعهم. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمساندة من حكومة الترويج وبتعاون وثيق مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بتنفيذ مشروع بشأن تقوية القدرات من أجل إدراج الأبعاد البيئية في إدارة عمليات توطین اللاجئين وتدفعهم في أنغوليا وليبيريا وسيراليون. ويرمي المشروع إلى تقليل المخاطر الناجمة عن الطوارئ البيئية من خلال تعزيز وإذكاء الوعي بما تتسم به القضايا البيئية من تعقيد وأهمية في جميع مراحل تخطيط وإدارة عمليات توطین اللاجئين وتدفعهم؛ وتدعيم قدرات الحكومات الوطنية والمحلية لزيادة إدراج البعد البيئي في أوضاع اللاجئين؛ وتعميق الفهم على المستوى الوطني والمحلي ومستوى المجتمع المحلي لاستخدام الدراسات الإجمالية للعرضة البيئية في تخطيط العمليات المتعلقة باللاجئين.

٤٤ - نوهت العلوم العالمية بأهمية معرفة السكان الأصليين والحاجة إلى إدراج المعرفة العلمية والتقليدية في برامج البيئة والتنمية مثل تلك المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية وفهم الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدة تأثيراتها. ومن خلال نظم معارف السكان الأصليين، أصبح لدى السكان الأفارقة استراتيجيات تقليدية متقنة التطوير لإدارة البيئة والتعامل مع التغير البيئي. وتستخدم هذه النظم والاستراتيجيات لحفظ الطبيعة والحد من العرصة للتغير البيئي الناجم عن أخطار مثل الفيضانات وحالات الجفاف. ويعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة تامة بأهمية معرفة السكان الأصليين في مجال حفظ البيئة ولذلك فهو يقوم حالياً في تعاون وثيق مع مركز رصد الجفاف التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والهيئة الوطنية للأرصاد الجوية في جمهورية تنزانيا المتحدة وجامعة وتوتسراند وهيئة البيئة في سوازيلند، بتنفيذ مشروع يرمي إلى استخدام وتطبيق معرفة السكان الأصليين في حفظ البيئة وتسخيرها لصالحها، وآليات التعامل فيما يتعلق بكوارث الفيضانات والجفاف في كينيا والجمهورية المتحدة لجنوب أفريقيا وسوازيلند وتنزانيا. وسيتم تيسير الحصول على هذه المعلومات لمجموعة واسعة من المستخدمين وذلك عن طريق خلق مواقع على الشبكة الدولية ووصلها بمواقع شبكية أخرى بما فيها تلك الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشبكة الأفريقية للمعلومات البيئية.